

## قانون

صادر في ١٩٤٧/٣/١٠

### الأوقاف الذرية

#### في إنشاء الوقف

**المادة ٤ -** إن القواعد المتعلقة بإنشاء الأوقاف الخيرية، وصحتها وغايتها وقسمتها وتأجيرها واستبدالها هي محدودة في أحكام القوانين والقرارات الخاصة بها.

**المادة ٥ -** إن إنشاء الوقف الذري من جديد وقسمته وانتهائه، يخضع لأحكام هذا القانون مع مراعاة القوانين والقرارات المتعلقة بالسجل العقاري.

**المادة ٦ -** يمنع على قضاة الشرع أن يسمعوا شهاداً على إنشاء وقف ذري جديد إذا كان مغايراً لأحكام هذا القانون.

وكل وقف درزي ينشأ حديثاً مخالفاً لأحكامه يعتبر باطلاً بالنسبة للواقف ولذريته ولغيره.

**المادة ٧ -** للواقف أن يرجع في وقفه الذري كله أو بعضه كما يجوز له أن يغير في مصارفه وشروطه على أن لا يكون التغيير ماساً بأحكام هذا القانون.

#### في تأييد الوقف

**المادة ٨ -** لا يجوز تأييد الوقف الذري، ولا يجوز على أكثر من طبقتين.

ويعتبر الموقوف عليهم طبقة واحدة إذا عينهم الواقف بالاسم حين الوقف، وإن لم يعينهم بالاسم اعتبر كل بطن طبقة.

#### أقر مجلس النواب

ونشر رئيس الجمهورية القانون الآتي بيانه:

#### في نوع الوقف

**المادة ١ -** الوقف نوعان، خيرى وذري.

فالوقف الخيري، هو الوقف الذي وقف على جهات الخير من حين انشائه كالوقف على المساجد والمستشفيات، والملاجئ والفقراء. والوقف الذري، هو وقف على الواقف نفسه وذريته أو على من أراد نفعهم من الناس ثم جعل ماله إلى جهات الخير.

**المادة ٢ -** الوقف قد يكون بعضه خيرياً ذرياً كما إذا وقف الواقف وقعة على أن يبدأ من ريعه بصرف مبالغ وخيرات عينها ثم يصرف الباقي على المستحقين حسب شرط الواقف.

**المادة ٣ -** يتناول هذا القانون الوقف الذري المحض، والوقف المشترك بين الذرية والجهة الخيرية. أما الوقف الخيري المتعلق بالمعاهد الدينية والمؤسسات الخيرية فهو تابع للأحكام الشرعية والقوانين المرعية الخاصة به، وللقرارات التي يتخذها المجلس الأعلى له، علاوة أو تعديلاً لاحدى مواد تلك القوانين حسبما يقتضيه الحكم الشرعي وهو يشمل جميع الأوقاف المضمبوطة والملحقة والتي تديرها إدارة الأوقاف العامة.

**المادة ٩ -** لا يدخل الوقف في حساب الطبقات.

**المادة ١٠ -** ينتهي الوقف الذري، بانتهاء الطبقة أو الطبقتين، ويرجع الوقف إلى ملكية الوقف إن كان حراً وإلى ورثته من الطبقة الأولى والثانية حسب الأحوال إن كان ميتاً.

**المادة ١١ -** إذا لم يترك الوقف ورثة عاد الوقف إلى إدارة الأوقاف العامة إذا لم يشترط الوقف جهة بر مؤيدة.

**المادة ١٢ -** إذا اقترن الوقف بشرط غير صحيح صح الوقف وبطل الشرط.

**المادة ١٣ -** يعتبر باطلاً كل شرط يقيد حرية المستحقين في زواجهم أو إقامتهم أو استدانهم لغير مصلحة راجحة.

**المادة ١٤ -** للوقف اشتراط الشروط العشرة المعروفة شرعاً لنفسه أو لغيره ضمن حدود هذا القانون.

### وقف العقار والمنقول

**المادة ١٥ -** يجوز وقف العقار والمنقول كما يجوز وقف حصص وأسهم الشركات المستغلة استغلالاً حائزاً شرعياً.

**المادة ١٦ -** لا يجوز وقف الشارع في عقار غير قابل للقسمه إلا إذا كان الباقي منه موقوفاً واتحدت بالجهة الموقوف عليها.

### قسمه الوقف

**المادة ١٧ -** تجوز قسمه الوقف الذري، والوقف المشترك بين الذري والخيري قسمه لازمة بناءً على طلب المستحقين أو أحدهم متى كان قابلاً للقسمه ولم يكن في ذلك ضرر ظاهر محقق.

ويجوز للمتولي على الحصص الخيرية طلب القسمه كأحد المستحقين تماماً.

**المادة ١٨ -** تعين حصص المستحقين الموقوف عليهم بالرجوع إلى كتاب الوقف أو إلى التعامل الثابت المقبول شرعاً أو إلى الحكم النافذ قضاء.

**المادة ١٩ -** إذا جعل الوقف غلة وقفه لبعض الموقوف عليهم وشرط لغيرهم مرتبات فيها، قسمت الغلة بالمحاصة بين الموقوف عليهم وذوي المرتبات بالنسبة بين المرتبات وباقي الغلة وقت الوقف أن علمت الغلة وقته على أن لا تزيد المرتبات هما شرطه الوقف.

وإن لم تعلم الغلة وقت الوقف قسمت الغلة بين أصحاب المرتبات والموقوف عليهم على أن يكون للموقوف عليهم كل الغلة ولأصحاب المرتبات حصة بقدر مرتباتهم وإذا شرط الوقف سهاماً لبعض الموقوف عليهم ومرتبات للبعض الآخر كانت المرتبات من باقي الوقف بعد السهام فإذا لم يف الباقي بالمرتبات قسم على أصحابها بنسبتها.

وتنقص المرتبات بنسبة ما ينقص من أعيان الوقف.

**المادة ٢٠ -** إذا شرط الوقف في وقفه خيارات أو مرتبات دائمة معينة المقدار في حكم معينة وطلبت القسمه فرزت المحكمة حصة تضمن غلتها ما لأرباب هذه المرتبات بعد تقديرها وفقاً للمادة المتقدمة على أساس متوسط غلة الوقف في الخمس السنوات الأخيرة العادية.

**المادة ٢١ -** يحق لكل من له حق التصرف في عقار من العقارات الوقفية بطريقة الاجارتين أو المقاطعة أن يطلب مشتري رقة العقار مقابل بدل يعادل ٣٠ قسطاً سنوياً.

**المادة ٢٢ -** تخضع كذلك للاستبدال الجبري جميع الأماكن الوقفية التي عليها حقوق تصريفية للغير بالاجارة الطويلة سواء أكانت

مفرز أقيم متولياً على حصته متى كان جامعاً شروط التولية ولا عبرة لشروط الواقف.

ويعتبر هنا ممثل الجهة الخيرية كأحد المستحقين.

**المادة ٣٠ -** يجب على المحكمة الشرعية أن تخرج متولي الوقف غير المستحق فيه وتقيم غيره من المستحقين.

**المادة ٣١ -** يجوز للمحكمة الشرعية أثناء النظر في دعوى متعلقة بالوقف مهما كانت أن تعزل المتولي إذا رأت في بقاءه ضرراً للوقف أو المستحقين ولها أن تقيم متولياً مؤقتاً أثناء رؤية دعوى العزل إلى أن يفصل فيها نهائياً.

### في تصفية الوقف

**المادة ٣٢ -** إذا تخربت عقارات الوقف ولا يمكن عمارة المتخرب أو الاستبدال به على وجه يكفل للمستحقين نصيب في الغلة غير ضئيل انتهى الوقف فيه.

**المادة ٣٣ -** يعتبر الوقف منتهياً إذا أصبح ما يأخذه المستحقون من الغلة ضئيلاً، ويصبح ما انتهى فيه الوقف ملكاً لمستحقه أو للواقف إن كان حياً.

أضيفت هذه الفقرة وفقاً للقانون ١٩٥١/١/٢٥.

إذا أدى انتهاء الوقف إلى بيع العقارات الموقوفة بالمزاد العلني وتعدر ابلاغ معاملات البيع إلى جميع المستحقين لكثرتهم أو غيبة بعضهم أو جهل مقامه أو غير ذلك من الأسباب، كان لدائرة الاجراء أن تكفي بنشر المعاملات في الجريدة الرسمية وصحيفتين يوميتين وفي محل العقار وعلى باب المحكمة.

عائدة للأوقاف المضبوطة أو الملحقة أو المستثناة على اختلاف أنواعها.

**المادة ٢٣ -** تراعى أحكام القرار رقم ٨٠ المؤرخ في ٢٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٦ في معاملة استبدال العقارات التي عليها حقوق تصرفية للغير، والأمر رقم ٣ المتخذ في ٢٢ كانون الأول سنة ١٩٣٠ والمصدق بالقرار رقم ١٥٦ بتاريخ ١٦ كانون الأول سنة ١٩٣١، والقرارات اللاحقة له.

**المادة ٢٤ -** تطبق الأحكام المتعلقة بالقسمة على حقوق الاجارتين والاجارة الطويلة (المقاطعة) وعلى الحقوق العينية المتعلقة بالاجارات الأخرى المسجلة في السجل العقاري.

**المادة ٢٥ -** لا يجوز اجراء عقود الحكر، وإذا تبين أنه من الضروري اقامة الاجارتين أو المقاطعة على إحدى العقارات الوقفية فيجري استبدالها وفقاً للأنظمة الشرعية المعمول بها.

**المادة ٢٦ -** إن عمليات قسمة عقارات أوقاف الذرية التي تمت وفقاً للشرائع والقوانين والأحكام النافذة قبل اذاعة هذا القانون تصبح قطعية:

لا تقبل جميع الدعاوى المتعلقة بإبطال القسمة التي جرت وفقاً للأحكام السابقة المرفوعة من قبل مستحق نشأ حقه بعد القسمة.

**المادة ٢٧ -** يفرز عند تقسيم الوقف الذري المحض ما يقابل خمسة عشر في المائة لقاء جهة البر المشروطة في الوقف والتي لولاها لما صح الوقف وتسلم إلى الدائرة الوقفية المحلية لتصرف في وجوه البر العامة.

**المادة ٢٨ -** تتبع في اجراءات القسمة، أحكام قانون تقسيم الأموال غير المنقولة.

**المادة ٢٩ -** إذا قسمت المحكمة الصالحة وفقاً للمادة السابقة الواقف وكان للمستحق نصيب

ذرية الواقف بسبب انقراضهم يعود الوقف إلى دائرة الأوقاف المحلية الخيرية.

### أرباب الاستحقاق في الوقف

**المادة ٣٦ -** يجوز للواقف أن يقف كل ما يملكه على من يشاء إذا لم يوجد له عند موته ذرية أو أزواج ووالدان.

**المادة ٣٧ -** يجوز للمالك أن يقف ما لا يزيد على ثلث ماله على من يشاء من ورثته أو غيرهم أو على جهة بر ويقدر ثلث مال الواقف عند موته.

**المادة ٣٨ -** يجب أن يكون للوارثين من ذرية الواقف وزوجه ووالديه الموجودين وقت وفاته استحقاق في الوقف فيما زاد على ثلث ماله وفقاً لأحكام قانون الميراث.

ولا يجوز حرمان أحدهم من كل أو من بعض الاستحقاق لغير الأسباب الآتية:

١ - يحرم المستحق من استحقاقه إذا قتل الواقف قتلاً يمنع من الارث قانوناً.

٢ - إذا وقفت الزوجة وقفاً على زوجها واشترطت حرمانه منه إذا تزوج بغيرها أو إذا طلقها.

٣ - إذا كانت لدى الواقف دواضع قوية لحرمان المستحق تقدير أهميتها المحكمة.

**المادة ٣٩ -** للواقف أن يجعل لفرع من توفي من أولاده في حياته استحقاقاً في الوقف بقدر ما كان يعود لأبيه لو بقي حياً.

**المادة ٤٠ -** إذا كان الوقف الذري مرتباً على الطبقات لا يحجب الأصل فرع غيره ومن مات صرف ما استحقه أو كان يستحقه إلى فرعه.

وإذا مات مستحق عن حصته وليس له فرع يليه في الاستحقاق عادت حصته إلى غلة الوقف

**المادة ٣٤ -** <sup>(١)</sup> (كما تعدلت وفقاً لقانون ١٥٩١/١١/٩).

تقرر المحكمة المدنية المختصة انتهاء الوقف وتصفية الحقوق المختلفة المترتبة عليه وفقاً للقواعد التالية:

- في الأوقاف الذرية المحض، يصفى الوقف بناء على طلب أحد المستحقين وتحفظ فيه الحصة الخيرية المبينة في المادة ٢٧.

- في الأوقاف المشروط فيها خيرات أو مرتبات دائمة معينة المقدار أو في حكم معينة، يصفى الوقف بناء على طلب أحد المستحقين أو الجهة الخيرية ويحفظ لهذه الجهة حصة تقدرها المحكمة بنسبة معدل الخيرات أو المرتبات السنوية لمجموعة الغلة، وفقاً لأحكام المادة ٢٠ من هذا القانون. وللمحكمة في الأوقاف المشتركة بين الذرية والخيرية، بناء على طلب السلطة الدينية أو الخيرية أو صاحب الحق من الجهات الأهلية، أن تصفى:

١ - الحقوق الروحية المترتبة على الأوقاف الذرية سواء تناولت الولاية أو الغلة في سبيل الأحياء أو الأموات.

٢ - الحقوق الأهلية المترتبة على الأوقاف الدينية أو الخيرية.

تقدر المحكمة قيمة هذه الحقوق وتبين طريقة استيفائها ليصبح الوقف جزءاً منها وتدعو المحكمة في مطلق الأحوال ممثل السلطة الدينية.

**المادة ٣٥ -** إذا انتهى الوقف ولم يكن أحد من

(١) المادة ٣٤ القديمة، يكون انتهاء الوقت بقرار تصدره المحكمة المدنية المختصة بناء على طلب أحد المستحقين تحفظ فيه الحصة الخيرية المبينة في المادة الخامسة من هذا القانون.

الذي كان يستحق فيه.

وإذا لم يوجد أحد في طبقته صرف الربيع إلى الطبقة التي تليها إلى أن يوجد أحد من أهل تلك الطبقة فيعود الاستحقاق إليها.

وإذا بطل استحقاق طبقة صرف الربيع للطبقة التي تليها.

#### محاسبة المتولين ومسؤوليتهم

**المادة ٤١ -** يعتبر المتولي أميناً على مال الوقف ووكيلاً عن المستحقين ولا يقبل قوله في الصرف في شؤون أو على المستحقين إلا بسند.

**المادة ٤٢ -** يعتبر المتولي مسؤولاً عن تقصيره الكبير نحو عقارات الوقف وغلائه، وهو مسؤول عن تقصيره اليسير إذا كان له أجر على التولية.

**المادة ٤٣ -** إذا كلف المتولي بتقديم حساب عن الوقف ولم يقدمه في الميعاد الذي حدده له القاضي أو لم ينفذ قرار قاضي الشرع بتقديم المستندات جاز له أن يحكم بغرامة اكرامية لا تزيد على عشر ليرات لبنانية<sup>(١)</sup> عن كل يوم تأخير.

هذا مع مراعاة ما يحق للقاضي اتخاذ من التدابير حسب أحكام المادة ٣١ المتقدمة.

**المادة ٤٤ -** إن قرار القاضي في هذا الشأن لا يقبل طريق المراجعة وإنما يجوز له أن يرجع عنه إذا أبدى المتولي عذراً مقبولاً.

**المادة ٤٥ -** تطبق أحكام هذا القانون على جميع الأوقاف الذرية المسيحية والاسرائيلية الواقعة في الأراضي اللبنانية.

تؤلف بمرسوم محكمة خاصة من رئيس برتبة

(١) أصبحت الغرامة ألف ليرة لبنانية وفقاً للمادة ٣٠ من القانون رقم ٨٩ تاريخ ١٩٩١/٩/٧.

مستشار في الاستئناف ومن عضوين أحدهما من الطائفة ذات العلاقة والآخر من مستحقي الأوقاف لتقوم مقام قاضي الشرع أو إدارة الأوقاف في الأمور الداخلة في اختصاص كل منهما بمقتضى أحكام هذا القانون.

على المحكمة المذكورة أن تتقيد بصك الوقف وبقوانين الطائفة المختصة في حالة الحكم بتصفية الوقف.

قرارات المحكمة الخاصة تقبل الاعتراض لديها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية وفي جريدة يومية سيارة ولا تقبل سوى ذلك أي طريق من طرق المراجعة.

تنفذ دائرة الاجراء قرارات هذه المحكمة.

**المادة ٤٦ -** تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون أو لا تتفق مع أحكامه وينشر في الجريدة الرسمية.

بيروت في ١٠ آذار سنة ١٩٤٧

الامضاء: بشارة خليل الخوري

صدر عن رئيس الجمهورية

رئيس مجلس الوزراء

الامضاء: رياض الصلح

وزير العدلية

الامضاء: عبد الله اليافي

# قوانين ونصوص وأحكام الأحوال الشخصية وتنظيم الطوائف الإسلامية في لبنان

- قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري.
- قانون حقوق العائلة العثماني.
- قانون إنتقال الأراضي العثماني.
- قانون الإفتاء والأوقاف الإسلامية.
- إجراءات الأوقاف.
- قانون الأوقاف الذرية.
- قانون استبدال العقارات الوقفية.
- قانون استبدال العقارات الوقفية ذات الأيجارة الواحدة.
- قرار إنشاء المساجد.
- الإرث والوصية وفقاً للمذهب الحنفي.
- الحجر وفقاً لمجلة الأحكام العدلية.
- تنظيم شؤون الطائفة الشيعية في لبنان.
- الإرث والوصية والنكاح والطلاق والحجر والوقف وفقاً للمذهب الجعفري.
- قانون الأحوال الشخصية لطائفة الموحدين الدروز (تعديل ٢٠١٧).
- نظام أحكام الأسرة (تعديل ٢٠١٦).
- التنظيم القضائي لطائفة الموحدين الدروز. (معدل عام ٢٠٠٩).
- تنظيم شؤون طائفة الموحدين الدروز (٢٠٠٦).
- مجلس أمناء الأوقاف لطائفة الموحدين الدروز.
- قانون مشيخة العقل لطائفة الموحدين الدروز.
- تنظيم شؤون الطائفة الإسلامية العلوية في لبنان.
- إنشاء وتنظيم المحاكم العلوية الجعفرية.
- قانون قيد وثائق الأحوال الشخصية.
- تحديد الصلاحيات المعترف بها للسلطات القنصلية وواجبات السلطات المحلية عند حصول تركة أجنبية أو تركة للأجانب حق فيها.
- فرض شهادة طبية قبل الزواج.
- ملحق: مشروع الزواج المدني الاختياري لنقابة المحامين في بيروت (٢٠١٧).

إعداد وإشراف  
عارف زبيد الزين

منشورات المحامي الجفويّة